الأزمة الناجمة عن فتاوى الشيخين جمعة وعطية كشفت عن مدى معرفة المسلمين بدينهم الذي لِه يتعصبون ومن أجله يبذلون الغالي والنفيس، فإذا بهم أشد الناس جهلا به، لأنهم تحولوا عن المعرفة المباشرة به ودرسه أو الإطلاع عليه، إلى معرفته معرفة شفاهية إذاعية تليفزيونية. فإذا بهم يكتشفون في أيام معدودات مدى فقرهم المعرفي المدقع بدينهم، فيثورون ثورة جهول غشوم على فتاوى تقوم على أصول إسلامية لا شك فيها.

اعتماداً على مبدأ السحر التشاكلي حيث ينتج الفعل الشبيه شبيهه المراد والمطلوب، غير ملتفتٍ بالمرة إلى ما حدث في الدنيا منذ كانت عائشة تأخذ برضاع الكبير. الرجل يتصور أيضاً أن كل الحلول لابد أن تكون من نصوص الاحاديث والروايات الفقهية ولا يتصور حلولاً مدنية أبداً، لذلك يتطوع مشكوراً للبحث عن هذه الحلول في خفايا ديننا ليقدمها لنا في شكل فتاوى.

لو كان صالحاً لكل زمان ومكان فأين هم عبيدنا؟ وأين هن جوارينا وإمائنا؟ وأين هن السبايا؟ أين هي حقوق العرب الفاتحين من جزية وفيء وخراج وأنتم تعلمون أننا وبلادنا معنا، وقف على العِرب الفاتحين بالقرار العمري الأشهر، أم أن ذلك ليس من شرعنا؟ لقد ظل الرق مشروعاً منذ زمن النبي والصحابة الذين ماتوا جميعاً وعندهم عبيدهم وملك يمينهم حتى عام ١٩٦٤ ميلادية عندما اضطرت السعودية لإعلان إلغائه تحت ضغط القانون الدولي الوضعي !!

إذا كان صالحاً لكل زمان ومكان فإن فتوى الدكتور عطية تكون أوفق لو طلبت حل مشاكلنا الجنسية بإعادة أسواق العبيد والجواري الحسان مرة أخرى. وما أقوله هنا هو إسلام في إسلام وإيمان ١٠٠ ٪، لا يستطيع أن يعترض عليه لا عطية ولا المفتي ولا شيخ الأزهر، وليردونا بالبرهان إن استطاعوا.

على المسلمين أن يعلموا وهم يتمسكون بقاعدة الصلاحية التامة لكل زمان ومكان أنها تخلق إشكالاً عصي الحل بالمرة في تعاملهم مع زماننا وعصرنا، في كل المجالات، سياسة، اقتصاد، علوم، قيم، أسلوب حياة، قانون، علاقات اجتماعية ودولية.. إلخ. وأن الكثير مما نعتقده صالحا لكل مكان وزمان يجب تركه لمكانه وزمانه.

إن في كل دين ما هو صالح لزمنه فقط، وفيه ربما ما يصلح لأزمنة أخرى، وفيه ما يصلح لمكانه فقط ومجتمعه وحده، وفيه ربما ما يصلح لمجتمعات وأمكنة أخرى.

إن الشعور بالعار سيتولد عندما نصر على أن بول الجمل أو الناقة فيه شفاء للناس، في زمن أصبح يعلم فيه الطفل في مرحلة الإبتدائية أن هذا البول هو شكمان / أو كزست / الإنسان، هو مخرج السموم التي يطرحها الجسم خارجه، الشعور بالعار سيتولد عندما يفتي مفتي الجمهورية بأن بول الرسول علاج للأسقام، وأن نخامته وبصاقه وعرقه يتداوى به، وقد تتولد الحيرة لدى المسلم وهو لا يجد اليوم بول الرسول، فيلجأ إلى المقاربة في العلاج بين بول الإبل وبول الرسول فكلاهما مقدس بموجب تراثنا الفقهي!!!

المفتي جمعة قال خبراً وليس فتوى

إن ما صدر من المفتي كان خبراً وليس فتوى حتى يتراجع بدوره عنها ويسحب كتابه من الأسواق. فليس بالإمكان الحصول على هذا البول لتنفيذ الفتوى لو كانت فتوى حقا . لكن حادثة البول كانت حادثة واحدة حدثت كطرفة تاريخية. فقد قام الرسول ليلا لحاجته فبال في إناء بجواره، فقامت أم أيمن (حاضنته) عطشى فشربت البول وقد حسبته ماء، فلما أصبح الرسول وعلم قال لها : "صحة يا أم أيمن، لا يجفر بطنك بعدها أبداً". ربما نصدق الحدث وربما نصدق أن الرسول قال لها على سبيل المزاح وإذهابا لروعها "صحة يا أم أيمن". لكنا أبداً لا نستطيع أن نقبل استطراد الحديث "لا يجفر بطنك أبداً" لأنه لو كان ذلك حقاً، لظل بول الرسول محفوظا حتى اليوم نزيده كلما نقص لتتداوى به الأمة أبد الآبدين، ولا شك أن تلك كانت إضافة تقديسية من كاتب الحديث أو راوية مبالغة في تكريم الرسول إلى حد إهانته، إنها مديح البداوة. ألم يقل البدوي في شعره مادحا: أنت كالتيس في قراع الخطوب، وكالكلب في الوفاء.

أن مثل هذا الحديث اليوم، لهو حديث الأمم عندما تشيخ ويصيبها الخرف، هو براز ونخام وبصاق وبول التخلف العقلي والكساح الفكري والعته في الفهم والضلال في الرأي والخراب في الديار والفساد في الضمائر.

إن ما صدر عن الدكتور عزت عطية وعن الدكتور على جمعة قد انبنى جميعه على أحداث حدثت زمن الدعوة وثقها تراثنا أيما توثيق. فقط كان الخطأ في النظارة التي يلبسها أهل الدين في بلادنا. لكن المفزع حقاً لكل مسلم هو ما ترتب على ذلك من أحداث انتهت بتراجع كليهما عما قال وإخضاع الدكتور عزت عطية لمحاكمة تأديبية بعد إيقافه عن أداء عمله.

هنا الجريمة الحقيقية، جريمة ارتكبها المجتمع علناً وهو راض قرير العين، جريمة كذب وجريمة محاكمة باطلة خوف العار دون أن يخافوا ربهم وهم يظلمون،وجريمة إنكار معلوم من الدين بالضرورة علناً بموافقة كل المسلمين.

أقرأوا معي بيان المجلس الأعلى للأزهر وهو أعلى جهة إدارية تابعة لمشيخة الأزهر في مصر، بخصوص فتوى الدكتور عطية، إذ يقول البيان : "إن ما جاء على لسان الدكتور عزت عطية يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، ويخالف مبادئ التربية والأخلاق، ويسيئ إلى الأزهر كمؤسسة إسلامية مرموقة". أيها الناس: إن الأزهر ينكر معلوماً من الدين بالضرورة علنا ودون أن يستحي أو يخجل!!

كان على البيان أن يميز بين مرجعية الفتوى من أحداث زمن الدعوة وبين الفتوى نفسها ليصفها بما يشاء من سخائم. لكن البيان شمل كل قول عطية، وهو إنكار علني لمعلوم من ديننا بالضرورة، ضرورة اتفقت عليها صحاح المصادر جميعا.

لذلك تجد فرقا واضحا بين هذا البيان، وبين البيان الذي كتبه عطية يعلن تراجعه عن فتواه، دون أن يتراجع لحظة عن إعلان مصادره، فيقول: "إن ما أثير من كلام حول موضوع إرضاع الكبير، وما صرحت به إنما كان نقلا عن بعض الأئمة مثل ابن حزم وابن تيمية وابن القيم والشوكاني وأمين خطاب وما استخلصته من كلام بن حجر، ومع هذا فالرأي عندي أن الرضاعة في الصغر التي يثبت بها التحريم كما قال الأئمة الأربعة ، وأن موضوع إرضاع الكبير كان واقعة خاصة لضرورة، وما أفتيت به كان مجرد اجتهاد.. وبناء على ما تدارسته مع إخواني العلماء، فأنا أعتذر عما بدر مني قبل ذلك، وأرجع عن هذا الرأي الذي يخالف الجمهور".

وكيف لا يتراجع الرجل وهو يرى خمسين عضواً إخوانياً معظمهم أزاهرة بمجلس الشعب المصري وهم يعربون عن قلقهم من انتشار فتوى الدكتور عطية إعلامياً؟ كيف لا يتراجع وهو يرى زميله الأزهري رئيس مجمع البحوث الأسبق والعضو الإخواني (السيد عسكر) يعلن باسمهم ، إخوانا وأزاهرة ، أن فتوى الدكتور عطية خروج على إجماع علماء الأمة بل أنها تسمم في نشر الرذيلة بالمجتمع، لسبب مبهر "لأنه ليس من المعقول أن نتحدث عن رضاع الكبير في مجتمعنا الحديث" ؟ كيف لا يتراجع وزميله عضو مجلس الشعب الشيخ ماهر عقل يعلن ان كشف المرأة ثديها لغير زوجها يعتبر كشفا لعورة ؟ كيف لا يتراجع وهو يرى كل الخطائين يرمونه بأحجار آثامهم ؟ كيف لا يتراجع وهو يرى سكاكين الفتاوى الأخرى تطارد فتواه، وهم الزملاء الذين حبذوا تراجعه وحمدوه له ؟

فهذا الدكتور عبد المعطي البيومي يرى رجوعه كافياً (لا تعلم هل كان مطلوباً قص رقبته مثلا!؟) وان الرجوع للحق فضيلة، وواجبنا أن نتعامل بالرحمة والرفق معه، والدكتوره سعاد صالح قالت: "إن الخطأ في الفتوى شئ وارد، وقد أخطأت في بعض الفتاوي وتراجعت عنها وليس في هذا عيب، لأن الخطأ الحقيقي هو الإصرار على الخطأ، أما الرجوع والإعتذار كما فعل الدكتور عزت فهذا أمر محمود".

هل ينكر هؤلاء السادة الحديث الذي استند إليه عطية؟ إذن ليعلنوا هذا بوضوح، فإن كانوا لا ينكرون الحديث فلماذا يعاقبون عطية؟ ولماذا يمتدحون رجوعه للحق، وما هو هذا الحق بالضبط؟ نريد أن نفهم الحق المقصود هنا. إن العقوبة تتضح دوافعها من تعقيب وزير الأوقاف الدكتور حمدي زقزوق على مفتي الجمهورية وبول الرسول إذ يقول: "إن مثل هذه الفتوى وإن صحت لا يجوز ذكرها أو ترديدها" ؟ إنه مجرد الذكر والترديد إذن؟ إنها الطرمخة على المسلمين عن قصد مبيت من حماة الدين الرسميين وغير الرسميين حتى لا يعلموا من دينهم إلا المسموح به فقط.

ويتابع زقزوق قائلا: "ليس كل ما هو موجود في الكتب التراثية القديمة صحيح ومسلم به، وإنما لابد أن نعمل عقولنا فيما نقرأ. فقد نجد في هذه الكتب أشياء تخالف العقل الإنساني، فلا يجب أن نقولها أو يذكرها أي داعية، لأنها تسئ للرسول (ص).." . وهو ما يعني أن كثير من أحاديث الرسول أخفاها الفقهاء عن غالبية المسلمين وعامتهم عن قصد مبيت، بل وينصح زقزوق مشايخنا بذلك الخداع للمسلمين علنا، ويستطرد يقول في بيان له بهذا الخصوص: "إن فوضى الفتاوي وعدم انسجامها مع العقل و الفطرة الإنسانية أكثر خطراً على الإسلام من خصومه" . ووصف تلك الفتاوى بالإنحدار عن الفكر الديني، وطلب بفكر يسمو بالمسلمين ولا يجرهم إلى التخلف والجهل ومنافاة قواعد الذوق العام. وكان زقزوق قد خص المفتي بهجومه معتبرا فتواه إساءة واضحة للنبي صاحب الدعوة الذي كان نقيا في كل شئ ولا يقبل مطلقا بهذه التخاريف. وتساءل: هل انتهت كل المشاكل في العالم الإسلامي ولم يعد لدينا غير فتاوى التبرك بشرب بول الرسول وإرضاع الكبير؟

إن قسوة الدكتور زقزوق قد جاءت في حينها وهي مطلوبة بلا شك. وحملته على المفتي على جمعة بالذات لها مبررها الواضح الفصيح، فربما من كان يستحق العقوبة هو فضيلة المفتي بشكل خاص، أولا لإصراره على أن قوله فتوى، وأنه لم يتراجع عن هذه الفتوى بل تمسك بها ودافع عنها وظهر على التليفزيون باكيا منتحبا في مشهد درامي زاد موقفه سوءا، وهو يؤكد ما جاء في كتابه: "أن نساء النبي وصحابته الكرام كانوا يتبركون ببوله وفضلاته، يروون من خلالها عطشهم ويداوون أوجاعهم وأسقامهم" . فهذا قول لم تقل به كتبنا التراثية، فحادثة البول كانت حادثة واحدة مع حاضنة النبي أم أيمن، ولم نجد غير ذلك مما يقول عن تبرك الصحابة ببوله وفضلاته يروون من خلالها عطشهم، كما لو كان النبي يقف سبيلاً والصحابة أمامه طابور يروون عطشهم. إنها صورة غير جميلة بالمرة رسمها لنا خيال فضيلة المفتي وحده. وما يجعل هذا الخيال الجامح وزرا كبيرا أنه ليس رجل دين عادي بل هو مفتي الديار المصرية بجلال قدرها عند المسلمين.

أما ابتدار الصحابة لبصاقه ونخامته فقد جاء في رواية سهيل بن عمر ومندوب قريش بعد ما رأى مكانة النبي وسط أصحابه في صلح الحديبية. وهو ما لا يتطلب فتوى لأننا لن نستطيع الحصول مثلهم على النخامة والبصاق، ولا تشغلنا طريقتهم في التعبير عن حبهم لنبيهم وقائدهم، فلكل زمن ذوقه، ولكل شعب طريقته في التعبير عن عواطفه، وتتعدد الطرق بين مختلف شعوب العالم حتى تأخذ أشكالا غرائبية أحيانا ومضحكة أحيانا أخرى، في عين غير أهلها. هذه كانت طريقتهم في بلادهم في زمانهم. لا هي فاسدة الذوق ولا هي جميلة المعنى ولا هى مقدسة المشهد، هي طريقة تعبير تليق ببداوة العربي الذي كان بالأمس أدنى في درجة العيش والتحضر من إنسان الشجر الأول.

هنا نكون قد وصلنا إلى مناقشة مناط الموضوع الذي هو أجدى وأكثر احتراماً لدين المسلمين ولحياة المسلمين ومعاشهم اليوم، وندخل إليه عبر الصوت الديني المعارض لفتاوى الشيخين جمعة وعطية.

يلفت النظر بشدة في الاعتراضات التي سيقت ضد تلك الفتاوي تأكيدها على اختلاف مجتمعنا المعاصر عن مجتمع زمن النبوة بالجزيرة، وعن اللجوء إلى العقل إذا ما تعارض معه النص. السيد عسكر نيابة عن الإخوان بالمجلس قال: "ليس من المعقول أن نتحدث عن رضاع الكبير في مجتمعنا الحديث" ، بل واللجوء إلى ذائقة الناس وقبولهم أو رفضهم استنادا إلى هذه الذائقة التي تختلف عن زمن النبوة. فوزير الأوقاف زقزوق يركز على "منافاة تلك الفتاوي للذوق العام" وأنه "لا بد أن نعمل عقولنا فيما نقرأ، فقد نجد في هذه الكتب ما يخالف العقل الإنساني فلا يجب أن يقولها أو يذكرها أي داعية" . بل أن "مثل هذه الفتوى إن صحت لا يجوز ذكرها أو ترديدها" احتراما للذوق العام المعاصر وعقل الإنسان وطرائقه المعاصرة في التفكير. وهو اعتراف واضح بأن في تراثنا الفقهي ما لم يعد متفقا مع طرائقنا في التفكير والعيش والذوق والأخلاق ومعنى الفضيلة والرذيلة. لكن أن نسمع مثل هذه الردود كردود فقط على موقف بعينه، بدون تفعيل الموقف من بقية شؤون الدين، حتى نترك ما كان مناسبا لزمانه، ونطن إيقاف العمل بأحكامه، وبدون إعلان التخلي الواضح عن أحكام فقهية كثيرة لم تعد توافق زماننا ودون إعلان أن في الدين ما هو غير صالح لزماننا، فسيكون الجرم هنا جرما في حق المجتمع والحياة والمسلمين والدين والمستقبل جميعا، لأن ما حدث يظهر للمسلمين كم يخدعهم رجال دينهم وكم يخفون عنهم من شؤون دينهم فيظهرون لهم شيئاً ويبطنون شيئاً آخر، مما يمثل خديعة لا تليق برجال دين، ويؤدي بالمسلمين إلى الشك في دينهم.

ثم عليهم أن يحددوا معنى الفساد الأخلاقي عندهم، وأن يجيبوا عن أسئلة إزاء فكرة صلاحية النص لكل زمان ومكان. وذلك من قبيل: هل إلغاء تجارة الرقيق وركوب الجواري فساد أخلاقي؟ هل إلغاء العقوبات البدنية كالجلد والقطع والرجم فساد أخلاقي؟ هل احترام قوانين جنيف وأبسطها وأولها إلغاء سبي النساء في الحروب فساد أخلاقي؟ هل إلغاء الجزية عن أهل الكتب فساد أخلاقي؟ هل كفالة حرية الاعتقاد للناس فساد أخلاقي؟

رطانة الاخوان المسلمين غير مفهومة

إن الإخوان المسلمين والأزاهرة يحدثوننا برطانة غير مفهومة وشعارات لا يؤمنون بها، فهم يتحدثون عن الشرف ولا يرون في هتك عرض غير المسلمين أي رذيلة، ويتحدثون عن الحريات ولا يتنازلون عن فقه العبودية والسبي والجواري، ويتحدثون عن حقوق الإنسان ولا يعترفون لغيرهم بأي حقوق فغيرهم بلاد كفر وديار حرب، ويتحدثون عن المساواة ولا ينتقدون الفقه الذي لايقتل قتل مسلم بذمي ولا سيد بعبد ولا رجل بإمرأة.. فهم يصرون على أن شرع فقهائهم الأسلاف صالح لكل زمان ومكان . فالحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى. ويتحدثون عن الوسطية والاعتدال بينما فضائل الدنيا كلها عندهم رذائل من السينما للمسرح للموسيقى لبقية الفنون والسياحة أم الرذائل رغم ما تملك من حلول تامة المعاني لمشاكلنا الاقتصادية.

مطلوب من سادتنا الذين انتقدوا فتاوي المفتي وعطية أن يحددوا لنا أولاً بدقة ما يفهمونه من معاني الأخلاق والعقل والقيم كالعدل والمساواة وحقوق الإنسان والحريات.

إن النصوص الفقهية وعلوم الحديث التي يدرسها أبناؤنا في المدارس تؤكد إن الآبق من العبودية كافر، وبمعايير وقيم عصرنا الراهن نراه رجلا عظيما وثائرا له كل الحقوق في حريته، ويجب أن تقام له التماثيل في الميادين، بينما فقهنا يعلم أولادنا وبناتنا أن "الإباق يحرم شرعا بالاتفاق، وهو عيب في العبد، وقد عده بن حجر الهيتمي والذهبي من الكبائر، وردت في النهي عنه أحاديث عدة نسبها الرواة الى الرسول منها ما رواه بن جرير البجلي عن النبي قال: "أيما عبد أبق من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم" ، واتفق الفقهاء على أن الآبق لا يزال مملوكا لسيده، فإذا قتل على وجه يستوجب الدية أو أتلف من بدنه ما يستوجب الأرش، فديته وأرش الجناية عليه لسيده" . فقهنا يجعل منا طبقات أسوأ من نظام الطبقات الهندوكية، فلدينا الأحرار والعبيد والرجال والنساء والعرب والموالي والذميين والعرب وغير العرب والهاشميين من العرب وغير الهاشميين والقرشيين وغير القرشيين، والمصيبة أن فقهنا يحدد لكل طبقة من هذه الطبقات حقوقا وواجبات مقننة تختلف عن بقية الطبقات، فما هي الحرية والمساواة بالضبط التي يحدثوننا عنها، وهل ثمة تعريف واضح لها؟

اللافت للنظر بشدة هو الثناء الذي تلقاه عطية على تراجعه عن فتواه، وتأكيد الدكتورة سعاد صالح أن الخطأ في الفتوى شئ وارد وأنها هي شخصياً كم أفتت فتاوي خاطئة ثم تراجعت عنها. ومثل الدكتورة سعاد، كان المفتي جمعة قد شك في موت جذع المخ لإباحة نقل الأعضاء ثم عاد عن فتواه وقال أنها قضية طبية وليست قضية دينية. وأفتى بأن الرشوة حلال في الضرورات ثم تراجع عنها وحرمها. وحرم تحنيط الميت ثم أحله لغير المسلمين كما لو كان غير المسلمين ينتظرون فتواه كبقية رعيته المطيعين الطيبين. ويسمون هذا بالرسوخ في العلم وأنهم هم أهل العلم الراسخون فيه. وبهذا الرسوخ في العلم سبق لجبهة علماء الأزهر أن أفتت بارتداد فرج فودة فقتلته الجماعات الإسلامية، وهي الجماعات التي اكتشفت بالرسوخ في العلم أنها كانت على خطأ فعادت عن فتاواها القاتلة، عبر سلسلة مراجعات تصحيحية دينية فقهية منشورة تؤكد بالرسوخ في العلم خطأ الرسوخ الأول، لكن دون أن يعيدوا لنا فرج فودة برسوخهم الجديد وفتاواهم الجديدة، ودون أن يعيدوا لمصر شهداءها الأبرار الذين قتلوا على يد هذه الجماعات الإرهابية. ولا أن يعيدوا لمصر اقتصادها الذي دمره الرسوخ في العلم ضد السياحة ، ولا أن يعيدوا الوطن للناس ، ولا أن يعيدوا له وللناس كرامتهم المهدورة بفتاوي الدم.

وإذا كانت الفتوى تشريع، وإذا كانت دار الفتوى تحمل عنوان دار الفتوى والتشريع،وإذا كان هذا التشريع يأخذ الصفة الدينية أى الأكثر ثباتا وقدسية من تشريع المجلس النيابي، فإن مبدأ الخطأ في الفتوى والعودة عنه لا يعود مميزا للفتوى الدينية عن قرارات مجلس الشعب البشري، ومادام الخطأ البشري موجودا في كليهما، أفلا يكون احترام الدين بإبعاده عن هذا الخطأ وإيقاف العمل بنظام الفتوى هو الأكثر جدوى وسلامة، وترك التشريع للبشر يخطئون به أو يصيبون بمجلسهم التشريعي الموقر بعيداً عن الدين واحتراما له؟

في هذه الحال سيتوقف الأزدواج التشريعي الذي تعاني منه كثير من المحاكمات القانونية، خاصة ما تعلق منها بالأحوال الشخصية. هذا ناهيك عن كون الفتوى تبدو كما لو كانت نقصاً في الإسلام جاء المفتون ليكملوه لربنا، ونحن نعتقد أن ديننا اكتمل بختام الوحي وأن نبينا لم يقصر في تبليغ كامل دعوته، وأن ما تركه الوحي دون أن يقول فيه كلمته هو إرادة ربانية، وما كان ربك نسيا حتى يأتي الفقهاء ليحلوا في المساحة المتروكة لنا حرة ويصادرونها، لصالح توجهات إنسانية بشرية قابلة للخطأ كما هي قابلة للغواية والطمع والشر البشري.

كان ربنا يعلم بكل ما حدث ويحدث منذ الدعوة وحتى اليوم وحتى قيام الساعة، لكنه لم يحدثنا لإتخاذ موقف ديني من كل جديد ولا أشار إليه، ولا عين أحدا من قبله ينوب عنه ليتخذ القرارت مع كل جديد، لقد سكت الوحي عن هذه الشئون ليترك لنا حرية اختيار حياتنا وشرائعنا وسياسات حكمنا وطرائقنا في الحياة بما يناسب زمننا وأخلاق زمننا وقيم زماننا وذوق زماننا، عن رغبة من هذا الوحي وقصد، وإن وجود نظام الفتوى برمته هو افتئات على هذه السنن الربانية وتعدي على ذلك القصد السماوي، خاصة إذا تذكرنا أن الإسلام ليس فيه هيئة أكليروس ولا رجل دين ولا واسطة بين العبد والرب، وكانت تلك فرادة الإسلام بين الأديان في بكارته الأولى المميزة له، لذلك أسمى نفسه دين الفطرة، ودين الفطرة ليس بحاجة لمفتين وديار فتوى، بقدر ما هو بحاجة لمؤمن عزيز كريم يحب ربه بكرامة ودون وصاية من الأزهر أو دار الإفتاء.

تبقى كلمة أخيرة، وهى من المعلوم من السياسة بالضرورة، أنه لا توجد دولة أو حكومة بحاجة لهيئة فتوى دينية، سوى تلك التي تريد تمرير قرارات ضد مصالح شعبها، مما يجعلها بحاجة لفرمانات سماوية حتى يطيع الجميع دون مناقشة، طاعة للدين!!

مفكر مصري

باب عدن هو النفق.. "قضي الأمر الذي فيه تستفتيان"

نجيب قحطان الشعبي

في ٢٣ يونيو الفائت، نشرت صحيفة "١٤ أكتوبر" مقالي الذي طالبتُ فيه الإخوة محمد زكريا ورجاء باطويل وعلي قاسم عقلان (تلامذة المرحوم عبدالله محيرز) أن يدينوا محيرز على ما قام به من تحريفات لما وثقه البريطانيون، أو أن يثبتوا أنّه لم يقم بالتحريف وأنّ نجيب قحطان يتجنى عليه، وأضفت بأنّ أي كلام خارج ذلك سيكون مرفوضاً فهذا الفرس وهذا الميدان.

وإلى يوم كتابة هذا المقال (الخميس ٥ يوليو ٢٠٠٧م) يكون قد مضى أسبوعان لم يرد خلالهما المذكورون على ما طالبتهم به، فالأخ زكريا كتب أكثر من مقال في "١٤ أكتوبر" ولم يتطرق إلى ما طالبتهم به، والآخران لزما الصمت، فالموقف صار واضحاً للقراء وبالتالي أستطيع الانتقال لتفنيد (أي إثبات عدم صحة) ما جاء في المقال(المشترك!) لباطويل وعقلان الذي نشراه بصحيفة "الثوري" في ٢١ يونيو وسأتناول فقط استشهاداتهما ببعض المؤرخين في محاولة منهما (يائسة) لإثبات أنّ باب عدن هو باب العقبة، ودون ذلك لن أتناوله فكما أشرت بمقالي السابق فإنّ كثيراً مما كتباه لم يكن مفهوماً وطلبت ممن لا يصدقني أن يقرأ مقالهما.

الحلو لا يكتمل

وقبل التفنيد، أود الإشارة إلى أنّه عند نشر مقالي في "14 أكتوبر" وجدت كلمة واحدة فقط ناقصة وقد أدى ذلك إلى عدم فهم بعض القراء للفقرة المعنية لكن القارئ المدقق أو ما يسمى "القارئ اللبيب" استطاع أن يفهمها من سياق العبارة، وتلك الكلمة هي "جسر" فقد أردت القول بأنّ مما حرّفه محيرز هو زعمه بأنّ "جسر باب العقبة" بناه الإنجليز، فجاءت العبارة تقول "باب العقبة" بناه الإنجليز! ولم يكن هذا الخطأ ناجماً عن الصحيفة بل مني، على الرغم من أنّ مقالي المرسل كان به كلمة "جسر" فلماذا أنا المسؤول ؟ ذلك لأنّ الأخ أحمد الحبيشي بعث لي فاكسياً بمقالي بعد صفه لأراجعه قبل النشر وأصحح ما به من أخطاء الصف، ففعلت ذلك وأعدته إليه، ولأنّ الحبيشي يعمل بمهنية (أكثر من اللازم) أعاده لي مجدداً لأتأكد من أنّ الصحيفة نفذت تعديلاتي وتصحيحاتي للمقال قبل نشره، وبعدما تأكد لي أنّ مقالي مصفوف بشكل سليم 100%، جرى نشره، وعندما طالعته منشوراً، وجدت أنّ كلمة "جسر" لم تنشر! فعُدت للمقال المرسل لي من الصحيفة مصفوفا فلم أجدها في كل مرة كانت الصحيفة ترسل لي مقالي مصفوفاً لأراجعه! لكنني حينها لم أتنبه لعدم وجود "جسر" في أية مرة (على الرغم من دقتي الشديدة) وجلّ من لا يسهو.

أما الحبيشي فهو بريء من هذا الخطأ لكنه كرئيس للتحرير سيتحمل مسؤولية خطأ آخر (فلن أخرج من ذلك المقال كمخطئ وحيد فلابد أن يكون الحبيشي هو الآخر مخطئاً!) وذلك الخطأ يكمن في أنّ الصحيفة تفضلت ونشرت العديد من الصور لباب العقبة والجسر الذي كان يعلوه لتزين بها مقالي ولتوضحه أكثر للقارئ، لكن الصحيفة نشرت صورة فوتوغرافية وأشارت تحتها إلى أنّ الصورة التقطت عند تفجير باب العقبة في عام 1963م، وبجانبها صورة للباب ويبدو فيها الجسر لا يزال قائما فوقه وقد أشار التعليق بأسفل الصورة إلى أنّها لباب العقبة "عشية الاستقلال الوطني" ! مع أنّ الاستقلال كان في نوفمبر 67م فلا يُعقل أنّها التقطت حينها، إذ أنّ الجسر هدم عند تفجير الباب في 63م كما توضح الصورة التي قبلها (وكما يوضح المقال).. لقد كانا خطأين بسيطين صاحبا مقالي.

مهنية الحبيشي

وأما قولي بأنّ الحبيشي يعمل بمهنية أكثر من اللازم، فهذا ليس مجاملة بل هي الحقيقة التي أرددها أمام الآخرين في جلسات المقيل، إذا ما جاء ذكره، أو تناولنا حال الصحافة اليمنية.. ولا أعدو الحقيقة إن قلت بأنّ أحمد الحبيشي هو أكثر رئيس تحرير في اليمن يعمل بمهنية (أي يشتغل صحافة صح ويغلب – قدر الإمكان – العمل الصحفي السليم على الاعتبارات الأخرى) وقولي هذا سيزعل البعض من أدعياء المهنية (التي لم تظهر لنا بل دائما ما يظهر لنا عكسها!!) وستظهر مهنيته أكثر لو انّه امتلك صحيفة أو ترأس تحرير صحيفة مستقلة .. فالعمل في الصحافة الحكومية والحزبية يفرض التقيد بعدد من الضوابط.

وهل هناك مهنية أكثر من أنّه وهو يترأس صحيفة "22 مايو" الناطقة في عدن باسم المؤتمر الشعبي العام كان ينتقد الاختلالات في عدن حيثما وجدت حتى وإن كانت صادرة عن قيادات المؤتمر بعدن (وحقاً فقد ارتفع بمستوى صحيفة "22 مايو" كثيراً وجعلها مقروءة مثلما فعل بعدئذ بصحيفة "14 أكتوبر").

ملاحظة : كتبت ذات مرة في صحيفة – تعوّدت أن أكتب فيها – أشيد بمهنية أحمد الحبيشي وذلك في ثنايا مقالي، فتم شطب ذلك إما بدافع الخلاف السياسي أو بدافع الغيرة!

محيرز حرّف فلم أتجنَ عليه

وما دام زكريا وباطويل وعقلان، صمتوا، فلم يهن عليهم أن يكونوا موضوعيين فيدينون أستاذهم، فإنّهم بذلك لن يغطوا على تحريفاته فستظل قائمة إلى الأبد وكي لا ينساها القراء سأعيدها هنا وبصيغة مختلفة لتثبت في أذهانهم.

أولاً : إدعى بأنّ جسر باب العقبة الذي هدم في 63م قد بدأ الإنجليز في بنائه في يناير 1867م، ونسب تلك المعلومة إلى المؤرخ البريطاني "جافين" ! بينما ما تحدث عنه "جافين" هو بناء "GATE" أي "بوابة" في مدخل الباب وليس بناء جسر (1).

ثانيا : إدعى بأنّ الإنجليز شقوا النفق (المسمى لدى العامة بالبغدتين) في خمسينات القرن 19 مدعيا وجود مسوحات ورسومات وخرائط تثبت ذلك، لكنه لم ينشر شيئاً منها!

ثالثا : إدعى بأنّ المقيم السياسي البريطاني بعدن (كوجلان) كتب للإدارة البريطانية في بومباي في 1859م بأنّ "النفق على وشك الانتهاء" قاصداً الانتهاء من شقه ! لكنه لم ينشر صورة لتلك الرسالة أو حتى نصها مما يثبت عدم وجودها أو أنّه حرفها لينسب للإنجليز شق النفق.

رابعاً : إدعى بأنّ المؤرخ البريطاني الضابط بليفير كتب في 1859م بأنّ البرزخ (منطقة بخور مكسر) يقع فيه "خزانات كبيرة للماء يجري الآن ربطها عبر نفق بالصهاريج والآبار بالقرب من المدينة" لكنني بحثت عن كتاب بليفير فوجدته مترجماً للعربية (ترجمة النوبان وباحشوان). (2)

واكتشفت أنّ محيرز أضاف من عنده عبارة "يجري الآن ربطها عبر نفق" كي يثبت أنّ الإنجليز كانوا عند صدور كتاب بليفير في عام 1859م يشقون النفق!

والآن سأنتقل لتفنيد ما جاء في المقال "المشترك!" لباطويل وعقلان حول باب عدن التاريخي.

حتى مراجعهما تثبت أنّ الباب هو النفق

محاولة باطويل وعقلان لإثبات أنّ باب عدن التاريخي هو باب العقبة جاءت بعد أن قضي الأمر وأثبتنا بأكثر من دليل – وحتى نشرنا خارطة توضيحية لعدن – أنّ باب عدن التاريخي هو النفق.

ومن الطريف أنّهما استعانا ببعض المراجع على اعتبار أنّها تثبت صحة رأيهما مع أنّها تثبت العكس تماماً، وسوف أوضح هذا بعد قليل.

فبداية أود التوضيح بأنّهما اقتبسا 7 فقرات نسباها لسلطان القاسمي وذلك خطأ فليس هو قائلها.. ولكنه بنفسه أوضح مصدرها وهو (3) IOR وهذا اختصار لعبارة :
INDIA OFFICE LIBRARY AND RECORDS

فالطريقة السليمة لاستخدام المراجع تقضي بأنّ لا تنسب تلك الفقرات للقاسمي فقط، بل بإضافة عبارة "نقلاً عن .. IOR" فهذه الطريقة تتيح للقارئ أن يدرك ما إذا كان المؤلف الأصلي موثوقاً أم غير ذلك كما أنّها تحفظ الحقوق الأدبية للمؤلفين.

مع الهمداني

كتب الهمداني (عاش في القرن 10 م) ما يلي :
"باب عدن هو شصر مقطوع في جبل كان محيطاً بموضع عدن من الساحل فلم يكن لها طريق الى البر إلا للرجل لمن ركب ظهر الجبل فقطع في الجبل باب مبلغ عرض الجبل حتى سلكه الدواب والجمال والمحامل والمحفات" (4)

وقد أستندا لذلك (وأيضاً محيرز) على اعتبار أنّ الباب المذكور هو باب العقبة! مع أنّ ما قاله الهمداني يثبت أنّ باب عدن هو النفق وذلك لسببين هما :

أولاً : يذكر بأنّ موقع باب عدن هو في جبل "يحيط بموضع عدن من الساحل" وهذا ينطبق على النفق فهو يقع على الساحل (ساحل أبين) أما باب العقبة فهو برأس جبل بعيد عن الساحل.

ثانيا : إنّ استخدام باب العقبة يُعد ركوباً لظهر الجبل (أي السير إلى أعالي الجبال المحيطة بعدن ومن ثمّ الهبوط منها إلى البر) فلا يُعقل أن يتم تجنيب الناس ركوب ظهر الجبل بشق طريق على رأس جبل فيواصلون ركوب ظهر الجبل! لكن استخدام النفق هو الذي يجنب الناس مشقة ركوب ظهر الجبل.

مع المقدسي

وأشاراً إلى أنّ المقدسي (عاش في القرن 10 م) قدّم وصفاً لباب عدن ينطبق على طريق العقبة، لكن ما قاله المقدسي ينطبق في الحقيقة على النفق فقد قال بأنّه بجبل يحيط بعدن "طريق في الصخر عجيب" (5) ومن يشاهد من القراء باب العقبة فسيجده ممراً عادياً للغاية ولا يجذب الانتباه في شيء، لكن النفق (حتي الأنفاق الحديثة في عدن وبقية العالم) نجدها شيئاً عجيباً، فهي تلفت أنظارنا ونتأملها كلما مررنا بها حتى ولو عشر مرات في اليوم.

مع ابن المجاور

ولا أعلم كيف اعتبرا (ومحيرز كذلك) ما قاله ابن المجاور (عاش في القرن 13 م) حول باب عدن بأنّه يقصد باب العقبة؟! فما كتبه ابن المجاور واضح وهو أنّ شداد بن عاد "أمر بنقر باب في صدر الوادي" (6) وهذا يثبت أنّ النفق هو باب عدن، فهو يقع في صدر الوادي (ومحيرز بنفسه يشير في كتابه "العقبة" إلى أنّ النفق يقع في الوادي المسمى برزخا) أما باب العقبة فلا يقع في صدر الوادي.

وقبل أن يدّعي أحد بأنّ المقصود بالوادي هو عدن نفسها أي كريتر وليس البرزخ فإنني أرد مقدماً بأنّه حتى لو افترضنا ذلك فإنّ النفق هو الذي يقع في صدر عدن (كريتر) أما باب العقبة فيقع برأس جبل يشرف على عدن.

كلاهما شماليان

وللأسف فأنّهما تلاعبا بالألفاظ فاعتبرا باب العقبة ممراً "شمالياً" والنفق ممراً "شرقياً"! والحقيقة هي أنّ كلا الممرين